

اقتراح مقدم من ثمانية أعضاء، وهم أصحاب
السعادة: الدكتور صلاح علي محمد، خليل
إبراهيم الذوادي، عبدالرحمن محمد جمشير،
أحمد إبراهيم بهزاد، منيرة عيسى بن هندي،
حمد مبارك النعيمي، الدكتورة عائشة سالم
مبارك، هالة رمزي فايز، بشأن إنشاء لجنة
نوعية دائمة بالمجلس " لجنة حقوق الإنسان ".
(لإخطار المجلس بإحالاته إلى لجنة الشؤون
التشريعية والقانونية)



التاريخ: ٤ أكتوبر ٢٠١١م

صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح
الموقر رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تعتبر البرلمانات وأعضاؤها "حماة" لحقوق الإنسان فهم أول خطوط الدفاع عن هذه الحقوق وذلك بحكم مسؤولياتهم الأساسية في مجال التشريع والرقابة لضمان وصيانة حقوق الإنسان، وتأكيداً على هذا الدور وإيماناً بتعزيز المنظومة الحقوقية بالمملكة وتماشياً مع التطورات الحقوقية في المملكة وتنفيذاً لما جاء في مرثيات حوار التوافق الوطني وإعمالاً للمادة رقم (٢١) من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى يسرنا أن نقدم بمقتراح إنشاء (لجنة نوعية دائمة) تعنى بحقوق الإنسان بالمجلس لتسهم هذه اللجنة في تعزيز ضمانات حقوق الإنسان من قبل السلطة التشريعية جنباً إلى جنب مع نظيرتها في مجلس النواب من أجل رفعة مكانة مملكتنا الحبيبة البحرين بين دول العالم المتقدمة.

وتجدون معاليكم تصوراً مبدئياً للمهام والغايات التي تهدف إليها هذه اللجنة، أرجو أن ينال هذا الاقتراح مباركتكم وموافقتم الكريمة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

مقدمو المقترح:

- ١- د. صلاح علي حمد
- ٢- خليل إبراهيم محمد الذمالي
- ٣- عبد الرحمن محمد سيف عمير
- ٤- محمد إبراهيم بن هزاع
- ٥- ضيف بن هزاع
- ٦- محمد بن مبارك بن يحيى
- ٧- عائشة سالم مبارك
- ٨- هالة رزي خان

مقترح بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان

أولاً: مبررات إنشاء اللجنة:

أولاً: تزايد الاهتمام المحلي والدولي بتعزيز حقوق الإنسان، حيث ان وجود هذه اللجنة يساهم في تعزيز مكانة مملكة البحرين بين الدول التي تحرص على تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بهذا الشأن.

ثانياً: إنشاء وزارة خاصة بحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية تهتم وتعنى بحقوق الإنسان في المملكة، يفرض علينا في السلطة التشريعية إنشاء لجنة متخصصة في المجلس للتعاطي مع الملفات الحقوقية من الجانب التشريعي.

ثالثاً: وجود لجنة خاصة بحقوق الإنسان في مجلس النواب يستوجب وجود لجنة مماثلة بمجلس الشورى وذلك لإحالة المواضيع ذات العلاقة إليها.

رابعاً: اعتماد مملكة البحرين عضو في مجلس حقوق الإنسان يستوجب منها تقديم تقارير دورية لهذا المجلس مما يستلزم مشاركة السلطة التشريعية في هذه التقارير.

خامساً: اللجان النوعية الحالية في المجلس تقوم بنظر الموضوعات ذات العلاقة باختصاص كل منها، ومن الأفضل أن تكون إلى جانب تلك اللجان لجنة متخصصة في موضوع حقوق الإنسان تدعمها وتساندها.

سادساً: إن وجود أعضاء من مجلس الشورى ممثلين في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يؤكد على الدور الذي ستلعبه هذه اللجنة في تعزيز حقوق الإنسان من خلال مشاركة هؤلاء الأعضاء في اللجنة.

سابعاً: يكاد لا يخلو برلمان من هذه اللجنة، لأنها جزء من عدالة المجتمع، حيث أنه من المعلوم أن تجربة دولة الكويت في الخليج متقدمة ولديها أيضا لجنة دائمة لحقوق الإنسان. وكذلك وجود مثل هذه اللجنة في العديد من البرلمانات العربية والدولية: كالمغرب، ومصر، ولبنان.

ثانياً: اختصاصات ومهام اللجنة :

أولاً: دراسة التشريعات والقوانين الوطنية النافذة ذات العلاقة بحقوق الإنسان، والبحث في مدى موافقتها مع مبادئ وقواعد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان المصادق عليها من قبل مملكة البحرين ، واقتراح التعديلات اللازمة لذلك وفقاً للدستور.

ثانياً: اقتراح مشاريع قوانين خاصة بتعزيز الوضع الحقوقي بالمملكة.

ثالثاً: متابعة الوضع الحقوقي العام في المملكة، واستخدام الأدوات البرلمانية المتاحة لأعضاء مجلس الشورى لاستيضاح الأمور المتعلقة بهذا الوضع.

رابعاً: تعزيز مجالات التعاون مع المنظمات الحقوقية في المملكة وتوثيق الصلات مع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، واللجان البرلمانية الدولية المماثلة.

خامساً: المشاركة في الاجتماعات الخاصة بحقوق الإنسان وبخاصة اجتماعات مناقشة التقرير الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان.

سادساً: دراسة ما يرد إلى اللجنة من مشروعات القوانين والاقتراحات بقوانين وجميع الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان، أو أية موضوعات أخرى ذات علاقة يرى المجلس، أو رئيس المجلس إحالتها إليها. وتقديم الرأي الى اللجان المختصة الأخرى فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

انتهى

